الفصل الحادي عشر

إفريقيا والمستقبل

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

تشهد القارة الإفريقية تحولا واضحا نحو الدمقراطية (Démocratie)، وذلك لعدة أسباب بعضها يعود إلى **البيئة الداخلية للنظم السياسية الإفريقية** خاصة أنظمة الحزب الواحد، وارتفاع الخط البياني للتدهور الاقتصادي اللذين أديا إلى أزمة شرعية سياسية لمعظم النظم الحاكمة في القارة الإفريقية. كما أن البعض الآخر يعود إلى البيئة الخارجية، حيث أدت التحولات في النظام الدولي(Ordre mondiale) من نهاية الحرب الباردة (la guerre froide)، وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق (URSS)، ونزوع المجتمع الدولي نحو الدمقراطية (Démocratie)، وتبني القوى الغربية لقضايا الدمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de l'homme) التعجيل بوتيرة التحول الدمقراطي بفعل الضغوط الخارجية أو من خلال تأثير المحاكاة، وأكثر من ذلك صارت المساعدات المقدمة من الدول الغربية تتم على شرط واقف وهو إجراء تحولات دمقراطية على أساس أن الفساد وسوء نظم الحكم في القارة الإفريقية هو الذي أدى إلى نشوء أزمات اقتصادية لاتزال تكابدها القارة حتى يومنا هذا.

وبفضل إقرار الدمقراطية (Démocratie) فاز في **كينيا** بعد انتخابات دمقراطية سليمة المعارض **موواي كيباكي**، الذي سبق له أن تولى منصب وزير الاقتصاد سنة (1969م) وظل يشغل هذا المنصب حتى سنة (1982م) أظهر فيه براعة اقتصادية نالت رضاء الدول الغربية، وفي **مدغشقر** فاز مليونير هو **مارك**

رافالو مانانا رغم النزاع حول الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر ديسمبر سنة (2001م).[1]

وفي **التوغو**، جاءت الجولة الثالثة من خلافة الرئيس الراحل **أنيا سينبغي أياديما** بإعلان اللجنة الانتخابية نجاح نجل **أياديما** بنسبة (60،22%) من الأصوات في انتخابات (24) أبريل سنة (2005م) ضد منافسه **إمانويل بوب أكيتاني** الذي لم يتجاوز نسبة (83،19%) و **هاري لوليو** (0،55%). وقد تبادلت المعارضة وحزب مجتمع الشعب التوغولي الحاكم الاتهام بالتزوير وحشو صناديق الاقتراع بالبطاقات. وكانت الأطراف المذكورة قد خاضت الانتخابات لاختيار أول زعيم جديد بهذه المستعمرة الفرنسية السابقة منذ نحو (40) سنة.[2]

---

[1] http://acpss.ahram.org.eg

[2] http://www.aljazera.net

obeikandl.com

المبحث الأول

الإصلاحات الديمقراطية في جنوب إفريقيا

تتمتع دولة جنوب إفريقيا بمكانة إستراتيجية هامة وفريدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، نظرا لكونها أكثر دول القارة تقدما على المستوى الديمقراطي والاقتصادي وهو ما تؤكده عدة حقائق وهي:

- أن الناتج الإجمالي لدولة إفريقيا يمثل ما يقرب من (40%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية جنوب الصحراء برمتها،
- أنه باستبعاد الصادرات النفطية، فإن دولة جنوب إفريقيا تستأثر بنحو (60%) من إجمالي تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا،
- أن وزير التجارة الأمريكي **رون براون** قد وضع دولة جنوب إفريقيا ضمن قائمته التي ضمت أكثر من عشرة أسواق واعدة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي،
- أنه خلال الفترة ما بين (1996م) و (1998م)، قد شهد معدل التبادل التجاري (échange international) بين إفريقيا وباقي دول القارة الإفريقية ارتفاعا بلغ (20%)،
- بلغ حجم التبادل التجاري (échange comerciale)بين **أمريكا** وباقي دول القارة الإفريقية في سنة (1998م) أقل من (4) مليارات دولار في الوقت الذي بلغ فيه هذا الحجم مع أكبر شركائها الولايات المتحدة الأمريكية (75،5) مليار دولار،

- أن نصف اقتصاديات دولة جنوب إفريقيا يقوم على التجارة، فبالرغم من عجز ميزانها التجاري في علاقاتها مع الدول الصناعية، إلا أنها تحقق فائضا على صعيد علاقاتها مع الدول الإفريقية يبلغ أكثر من (27) مليار دولار، وهو رقم كاف لتغطية عجزها التجاري مع ثلاثة من أكبر شركائها التجاريين وهم : **الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان،**
- أن اقتصاديات دولة جنوب إفريقيا تشهد نموا متزايدا، وأسواقها التصديرية تحقق أعلى وأسرع معدلات نمو في القارة حيث يؤكد مسئولو الدولة ورجال الأعمال أنهم بدؤا في اختراق الأسواق الإفريقية مستغلين ميزة القرب الجغرافي والتآلف مع الظروف في هذه الأسواق، أكثر من منافسيهم الغربيين، وقد بدأت بالفعل الشركات الخاصة لجنوب إفريقيا في التوسع في مجالات البنية الأساسية والاتصالات والتعدين في وسط وغرب وشمال إفريقيا.

وقد شهدت سنة (1997م) تألقا لجنوب إفريقيا —في حجم صادراتها— على بريطانيا كأكبر مصدر لكينيا، ولحماية هذه المصالح الضخمة لها في القارة. كما بدأت دولة جنوب إفريقيا في إتباع إستراتيجية خاصة لدعم آلية منع نشوب الصراعات في إفريقيا على المستوى الإقليمي، الشروع في تنمية قنوات الاتصال بقادة الدول الإفريقية، ودعمها ومساندتها للديمقراطيات الوليدة في إفريقيا بتقديم منحة مبدئية تقدر بـ (30) مليون دولار (وهي المنحة التي يقدمها الكونغرس الأمريكي سنويا من أجل الديمقراطية (Démocratie) لدول

العالم)، كما أنها تقدمت بـــ (140) مليون دولار في شكل قروض واعتمادات للمساعدة في استقرار الاقتصاد الزيمبابوي والحيلولة دون انزلاقها نحو السلطوية (L'autoritarisme) والعنف (Violence) الشامل.

إضافة إلى ما تقدم، قامت دولة جنوب إفريقيا بحملة دبلوماسية نشطة من أجل التوصل إلى حلول سياسية غير عسكرية للأزمات التي اندلعت في كل من جمهورية **الكونغو** الديمقراطية (Démocratie) و**أنغولا**، رغم ضآلة تأثيرها في هاتين الأزمتين.

وعلى المستوى الدولي، تبذل دولة جنوب إفريقيا جهودا معتبرة مـــن أجل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الهادفة لمنع نشوب الحروب والـــصراعات في القارة **الإفريقية** حماية لمصالحها الاقتصادية التي بدأت تتشعب بمـــرور الأيـــام. وأصبحت حلقة وصل بين الشمال والجنوب (Nord et sud)، وفي دعم حماية حقوق الإنسان (Droit de l'homme) والديمقراطية (Démocratie) بـــصفتها رئيسا للعديد من الكيانات الهامة. كما قامت جنوب إفريقيا بصياغة ائتلاف مع **البرازيل، مصر، الهند، نيجيريا، الجزائر**، للضغط من أجل استئناف محادثـــات التجارة العالمية (Commerce international). كما أن جنوب إفريقيـــا هـــي الدولة الوحيدة العضو في مجموعة العشرين الجديدة التي تأسست بمبادرة أمريكية كإطار لتبادل الحوار بين الدول الصناعية ، كما أن الرئيس **كلينتون** أول رئيس أمريكي يخطب في البرلمان الجنوب إفريقي في سنة (1998م). كما أن استطلاعا أجراه مجلس **شيكاغو** للعلاقات الخارجية سنة (1999م) أكد أن جنوب إفريقيا كانت ضمن عشر دول تلقى استحسانا وقبولا لدى الأمريكيين.

والجدير بالملاحظة، أن دولة جنوب إفريقيا دعت لإصلاح منظمة الأمم المتحدة (ONU)، وهو ما يعكس الرؤية المستقبلية للرئيس **ثابو مبيكي** بخصوص التفاوض الكوني الكبير، والذي يتم وفقا لقواعده ومقتضاه أن تتحمل الدول الأقل نموا المسئولية الدولية الخاصة لفرض احترام حقوق الإنسان (Droit de l'homme) وقواعد الديمقراطية (Démocratie) محليا، بينما تتحمل الدول الغنية مسئولية تطبيق مبادئ الديمقراطية (Démocratie) وحسن الأداء السياسي عالميا. كما يفترض في المؤسسات المالية الدولية تحديد وفرض معايير المسئولية الوطنية بحيث يجب أن تكون أكثر تمثيلا لمختلف شعوب العالم. وقد كتب دبليو.بي.دي (WIBD) منذ (75) سنة مضت، أن أفكار الديمقراطية (Démocratie) في **إفريقيا وآسيا** يعرقل إدراكها وتفهمها في كل من **أوروبا وأمريكا**.

المبحث الثاني

الانتخابات في زيمبابوي

وفي **زيمبابوي**، أعلنت لجنة الانتخابات رسميا فوز **حزب الاتحاد الوطني الإفريقي** الحاكم **زانو** (ZANO) بالأغلبية في الانتخابات التشريعية، بينما احتجت المعارضة على النتائج واتهمت حزب الرئيس **روبرت موغابي** بالتزوير. في المقابل حصل حزب **الحركة من أجل التغيير الديمقراطي** الذي يتزعمه **مورغان تسفانغيراي** على (32) مقعدا جاء جميعها من العاصمة هراري وبقية المدن.

وقد اتهمت المعارضة الحزب الحاكم بعمليات تزوير على نطاق واسع واستخدام أساليب عدة تزوير الناخبين والضغط عليهم، من خلال زعيم المعارضة شعب **زيمبابوي** للتحرك والدفاع عن أصواته، وحقه في الحصول على انتخابات حرة ونزيهة. ووفقا للتقديرات الرسمية بلغت نسبة الإقبال على التصويت نحو (42%) أي أقل من انتخابات سنة (2000م) (48%). وأقر مسئولو اللجنة المنظمة بأن نحو (10%) من الناخبين في نحو (6) أقاليم لم يدلوا بأصواتهم لعدم وجود بطاقات هوية بحوزتهم أو اتجاههم للتصويت خارج دوائرهم الانتخابية.[1]

وكانت المعارضة قد اتهمت الحزب الحاكم بالقيام بعمليات تزوير على نطاق واسع واستخدام أساليب عدة لترويع الناخبين والضغط عليهم تشمل ما

---

[1] المرجع السابق بتاريخ 2005/4/1.

وصفه بالقوانين القمعية والعنف(Violence) السياسي والضغط بالمعونات الغذائية. وأضافت إن العملية الانتخابية كلها كانت لصالح الحزب الحاكم وإن سجل الناخبين الذي يضم (5.78) ملايين ناخب أصبح متضخما بمليون من الناخبين الأشباح. كما تساءل عن سبب إعادة آلاف الناخبين من عند مراكز الاقتراع دون الإدلاء بأصواتهم.

وقد انتقدت واشنطن الإدارة الأمريكية نتائج الانتخابات النيابية في زيمبابوي التي فاز فيها حزب الرئيس روبرت موغابي لأنها لم تكن حرة ولا نزيهة. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في بيان عقب الإعلان عن النتائج على رغم الحملة ويوم الانتخابات كانا هادئين بصورة عامة، فإن العملية الانتخابية لم تكن حرة ولا نزيهة.

كما اعتبر وزير الخارجية البريطاني جاك ستررو أن الانتخابات شهدت مخالفات خطيرة، وقال إن موغابي حرم شعب زيمبابوي مرة أخرى من حقه في انتخابات حرة ونزيهة، وحذّر من تصاعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي تشهدها زيمبابوي. وانضمت ألمانيا إلى قائمة الدول المنددة بهيمنة حزب الرئيس حيث وصفت الطريقة التي تدار بها الانتخابات بأنها شائنة.

ويتهم منتقدو موغابي بتخريب زيمبابوي التي كانت مزدهرة سابقا من خلال الاستيلاء الفوضوي على مزارع البيض من أجل السود المعدمين وسوء الإدارة الاقتصادية.

المبحث الثالث

الانتخابات في ساحل العاج

وفي ساحل العاج، وافق الرئيس العاجي **لوران غباغبو** على ترشيح المعارض **الحسن وتارا** إلى الانتخابات الرئاسية في بلاده المقررة في أكتوبر سنة (2005م)، وقال في خطاب تلفزيوني إلى الأمة **أنه سيطبق المادة (48) من الدستور التي تمنح رئيس الدولة صلاحيات استثنائية**، مضيفا، **أنه بموجب هذه المادة، ومنذ اللحظة، أقرر لمرة واحدة أن المرشحين الذين طرحتهم الأحزاب السياسية** (Les partis politiques) **الموقعة اتفاقات ماركوسي، مؤهلون لأن ينتخبوا، وتبعا لذلك، يستطيع الحسن وتارا إذا رغب في أن يقدم ترشيحه.**

وكانت أطراف النزاع في ساحل العاج قد وقعت في وقت سابق بباريس سنة (2003م)، اتفاقا لإحلال السلام في البلاد. كما اتفقت أطراف النزاع في سنة (2005م)، في عاصمة جنوب إفريقيا برعاية الرئيس **ثابو مبيكي** على إنهاء جميع الأعمال القتالية ورفض استخدام القوة لتسوية الخلافات. ولكن استمرار استبعاد وتارا، المسلم المنحدر من الشمال، من الانتخابات الرئاسية في سنة (2000م)، بسبب الشكوك المحيطة بجنسيته، ظل يشكل سببا رئيسيا للأزمة السياسية المستمرة منذ سبتمبر سنة (2002م).

والجدير بالذكر، أن المتمردين في ساحل العاج يسيطرون على النصف الشمالي من ساحل العاج منذ فشل المحاولة الانقلابية ضد **غباغبو** سنة

(2002م). كما يقوم ستة آلاف (6000) من عناصر الأمم المتحدة (ONU) بمهمة حفظ السلام في البلاد إضافة إلى أربعة آلف جندي فرنسي يتعاونون لإقامة منطقة عازلة بين القوات الحكومية في الجنوب والمتمردين في الشمال.

وكانت العلاقات بين ساحل العاج وباريس قد توترت بعد تدمير القوات الفرنسية القوة الجوية العاجية، بعد أن قصفت الأخيرة موقعا فرنسيا في بواكيه معقل المتمردين بشمال البلاد مما أدى إلى مصرع تسعة جنود فرنسيين. وكان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) كوفي عنان قد حذر من احتمال اندلاع الحرب الأهلية (La guerre civile) مجددا في ساحل العاج، معربا في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي (conseil de sécurité) عن خشيته من أن يصبح الوضع خارج السيطرة في حال لم يتم احتواء الميليشيات المسلحة في البلاد وضبطها.